

الأولى : دفع اعتقاد السامع أن اللفظ المروى بالمعنى من كلام الرسول -

ﷺ

الثانية: الحث على التثبت عند تدوين الحديث من اللفظ النبوي الذي عبر عنه بلفظ آخر يؤدي معناه.

كل هذه الحقائق الثوابت جهلها أو تجاهلها صاحب المشروع التعسفي لهدم السنة النبوية. فهل إذا أساء به الظن قراء مشروعته يكونون قد تجاوزوا الحقيقة؟

إن كلامه الذي نقلنا بعضاً منه دعوة صريحة وملحة إلى التشكيك في كل ما رواه حتى الثقات عن رسول الله ﷺ . وكفى بذلك هدماً للسنة النبوية؛ مع ما لها في حياة المجتمعات الإسلامية من رسوخ؛ وسعة توجيهه في عظام الأمور وبقائتها.

ويضيف إلى هذه الشبهة شبهة أخرى واهية؛ وهي أن علماء اللغة رفضوا الإستشهاد بالأحاديث لشكهم فيها؟!

وهذا غير مسلم على إطلاقه. فالذي تخرج من الاستشهاد بها نفر منهم، والجمهور على خلافهم، ومن يطلع - ولو عابراً - على كتب النحو، والصرف، ومعاجم اللغة، وفقه اللغة يجد المئات من الأحاديث التي أوردها اللغويون في مصنفاتهم. ولولا خشية الإطالة لذكرنا بعضاً منها.

ولو فرضنا جدلاً أن هذا موقف اللغويين جميعاً - لا سمح الله - فإنه يكون موقفاً شاذاً لا تأثير له على سلامة السنة من التزوير، وعلماء الحديث - بلا نزاع - كانوا أكثر ضبطاً، وأحكم مناهج، وأشد احتياطاً من علماء اللغة في تحييص الرواية، والتمييز بين صحيحها وعليلها.